

على الأخذ بشيء أبداً من غير دليل، ثم جاء الخلف الطالح فحكم بالتقليد وأمر بالتقليد ونهى عن الاستدلال على غير صحة التقليد حتى كأن الإسلام خرج عن حده، أو انقلب إلى ضده، وصار الذين يعلمون أن الإسلام امتاز عن سائر الأديان بإبطال التقليد، وبالمطالبة بالبرهان والدليل، وعلم الناس استقلال الفكر مع المشاورة في الأمر يطالبون المسلمين بالرجوع إلى الدليل ويعيبون عليهم الأخذ بقال وقيل، وباليته الأخذ بقول الله وقيل فيما يروى عن رسول الله، ولكنه الأخذ بقال فلان وقيل عن إعلان^(١). ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ (النجم: ٢٣).

(ب) وقد كان الأستاذ الإمام متأثراً في ذلك بحالة المسلمين الراهنة وما أصابهم من ضعف سياسي وضعف في الثقافة الإسلامية الموروثة التي لصق بها من عوامل الضعف والتقليد ما جعلها عاجزة عن أن تواجه تيار الحياة المتجدد، وعاجزة عن أن تواجه الحياة الحديثة في أسلوبها وأن تلائم بين أحداثها وتعاليم الإسلام، بينما كان لطوافه في أوروبا واطلاعه على نهضة القوم واتباعهم المنهج العلمي الحديث في البحث والمقارنة والاستنتاج أثره في دعوته المسلمين إلى ترك التقليد واحترام عقولهم والاعتماد عليها في الفهم والاستنتاج والاستنباط.

وهو لذلك يدعو العلماء إلى الاعتماد على كتب القرون المتوسطة كالقرن الثالث والرابع الهجري. وعدم الاعتماد على كتب القرون المتأخرة التي ألفت في عهد الضعف السياسي والفكري، ويضرب مثلاً فيقول: «هذا الشوكاني لما كسر قيود التقليد الأعمى، حيث كان وهابياً معتدلاً صار عالماً وفقهياً. إن حالة الفقهاء هي التي ضيقت الدين، إن الناس تعرض لهم باختلاف الزمان أمور ووقائع لم ينص عليها في الكتب فهل يوقف سير العالم لأجل كتبهم؟ هذا لا يستطيع ولذلك اضطر العوام والحكام إلى ترك الأحكام الشرعية ولجئوا إلى غيرها. إن أهل بخارى جوزوا الربا لضرورة الوقت عندهم. والمصريون قد ابتلوا بهذا فشدد الفقهاء على أغنياء

(١) المنار ١/ ٢٢٤.